INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING
FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS Registration No. 2795/2012
OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

البدون – عديمو الجنسية في الكويت!

تشن الكويت حملة متعسفة على حرية التعبير، مستندة إلى أحكام الدستور، وقانون الأمن القومي، وتشريعات أخرى لتضييق الخناق على المعارضة السياسية. حيث يتعيّن على الحكومة معالجة مشاغل المواطنة لدى أكثر من 120,000 من البدون، الذين هم بلا جنسية في الكويت – ويُشير مسمى البدون إلى مجموعة متنوعة من الأشخاص الذين لم يحصلوا على الجنسية الكويتية وقت الاستقلال. ومنذ عام 1986، جرّدت الحكومة عديمي الجنسية من الحق في جميع الخدمات العامة، بما في ذلك التعليم المجاني، والإسكان، والرعاية الصحية، حيث حصرتْ هذه الخدمات بالمواطنين الكويتيين. هذا وفشلتْ أية محاولات لكسب حقوقهم الأساسية في مواجهة اللامبالاة الحكومية، إلى جانب وجود احتمال كبيرة لترحيلهم، ولا سيما أنه يتم ترصدهم في حياتهم اليومية.

وفي حين يتمتّع المواطنون الكويتيون بمجموعة هائلة من الكماليات المالية بحكم كونهم مواطنين، فإن عديمي الجنسية في البلد الصغير يعيشون في مستوطنات تُشبه الأحياء الفقيرة في ضواحي المدن الكويتية. وقد ساهم التمييز المنهجي تجاه البدون في الفقر النسبي لمجتمعهم والفصل الاجتماعي مع مرور الوقت. وقد أخفقتْ السلطات الكويتية في منح عديمي الجنسية في الكويت، والبالغ عددهم أكثر من 120 ألفاً، حقوقهم المشرعة، بما في ذلك حقوق التعليم المجاني، والرعاية الصحية، والإسكان، وفي نهاية المطاف الجنسية الكويتية.

تُعتبر قضية البدون مسألة مخجلة بالنسبة لبلد مثل الكويت، لديه كل الموارد التي يحتاجها لحل هذه المشكلة، إلا أنه اختار بدلاً من ذلك التظاهر بأن هذه مشكلة لا تعنيه، حيث لا يفعل أي شيء حيال مسألة عديمي الجنسية، كما أن الغالبية العظمى من البدون يفتقرون حتى إلى الحقوق المدنية الأساسية. والبدون مقيمون في الكويت منذ فترة طويلة ولا يحملون الجنسية الكويتية، كما أنهم يفتقرون إلى معظم التعويضات والخدمات التي يتمتع بها الكويتيون. ولا تعترف الحكومة بحق هؤلاء السكان في الجنسية الكويتية، مدعيةً أنهم يفتقرون إلى الوثائق الصحيحة التي تُثبت حقوقهم.

ولا يحق لعديمي الجنسية في الكويت الإقامة في الكويت، حيث يعيشون في ظروف سيئة في أحياء مهملة تقع في ضواحي مدينة الكويت. دون الحق في العمل القانوني، بل يعتمدون على العمل غير الرسمي الذي يتم تقييمه بأقل من قيمته ويحصلون على أدنى الأجور، أو يعتمدون على الدخل الوارد من الأقارب الذين هم مواطنون كويتيون. وبغض النظر عن مستوى تعليمهم، يواجه البدون التمييز في التوظيف نتيجة لوضعهم غير القانوني. كما يواجهون نفس التمييز عندما يتعلق الأمر بالحصول على الرعاية الصحية المناسبة لأنهم غير قادرين على شراء خطط التأمين التي يمكن أن توفّر لهم التشخيص اللازم.

وبالإضافة إلى ذلك، لا تسمح الكويت للكويتيات بمنح الجنسية لأطفالهن، ونتيجة لذلك، فإن المرأة الكويتية المتزوجة من رجل من البدون تلد أطفالاً عديمي الجنسية – مما يُشكّل انتهاكاً كاملاً لالتزامات الكويت الدولية.

وفي عام 2011، وقعتْ أولى الاحتجاجات المناهضة للحكومة بين البدون. وخوفاً من أن تتصاعد الاحتجاجات وتخرج عن السيطرة بالطريقة التي حصلتْ في أجزاء أخرى من المنطقة، وعدتْ الحكومة بسرعة بإجراء بعض الإصلاحات غير الكافية. ولكن لاحقاً، وبعد عدم إجراء أية تغييرات، قرر البدون طرح قضيتهم مرة أخرى والتي قوبلتْ بالقوة المفرطة، باستخدام الغاز المسيل للدموع والشعلات لتفريق الحشود، ومن ثم بالتعقّب والضرب العشوائي. ورغم أن البدون كانوا يحتجون على نطاق ضيق، إلا أن السلطات الكويتية واصلتْ قمع المظاهرات، مستندة إلى القانون الكويتي، الذي يمنع غير الكويتيين من المشاركة في التجمّعات العامة. وعلى الرغم من تأكيد الحكومة الكويتية على أن البدون يتمتعون بحقوق الإنسان على قدم المساواة مع مواطني الكويت، إلا أنه لم يتحقّق سوى تقدم طفيف في مسألة التجنس.

وبعد النداء المتكرّر من قبل المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات، قدّمت الحكومة الكويتية قانوناً يسمح بتجنيس البدون وأحفادهم على أساس حصص سنوية. ومع ذلك، فقد تمكّن عدد قليل فقط من البدون من الحصول على الجنسية من خلال هذه العملية. وكما هو الحال في العديد من المجتمعات المهمّشة، تتأثّر نساء البدون بشكل كبير بهذا التهميش المؤسّسي.

وما تزال مسألة التجنيس هي الشاغل الأول لمئات الآلاف من البدون.

وفي هذا السياق، قال ديفيد فايسبروت، مُقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق غير المواطنين: "ينبغي أن يكون للشخص الحق في الحصول على جنسية البلد الذي تربطه به أوثق الصلات" – والبدون يعيشون في البلاد منذ عقود. كما أنه وفقاً للقانون الدولي، لكل فرد الحق في الجنسية. وبالتالي، فمن وجهة نظر القانون الدولي، ينتهك القانون الكويتي حقوق التجنس للبدون.

وفي هذا الإطار، دعتْ مختلف هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة الكويت إلى إنهاء التمييز المؤسّسي ضد البدون. مطالبة الحكومة بضمان حصولهم على الخدمات الاجتماعية والتعليمية، ومنحهم وثائق رسمية مثل شهادات الميلاد، لكي يكونوا قادرين على التمتّع بحقوقهم الأساسية فيما يتعلق بحرية التعبير وتكوين الجمعيات. وعلى هذا النحو، ذكرتْ لجنة القضاء على التمييز العنصري في تقريرها لعام 2017 أن البدون لا يتمتعون بفرص متساوية في الحصول على الخدمات الاجتماعية، والإجراءات القانونية العادلة، والوثائق المدنية الصالحة قانوناً، وحثّتْ الحكومة الكويتية على إيجاد حل دائم للمشكلات التي يواجهها البدون، بما في ذلك أن تتم معالجة طلبات الجنسية الكويتية بطريقة شفافة وبموجب المعايير الدولية التي تتطلب الإجراءات القانونية العادلة.

وقد التزم المجتمع الدولي حتى الآن الصمت بشأن هذه المسألة، كما يزداد تلوث سمعة الكويت مع كل يوم تخذل فيه شعبها.

هذا ويحث المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان على عقد جلسة خاصة مكرّسة لمناقشة أوضاع هذه الشريحة ومعالجة التمييز المنهجي ضد السكان البدون عديمي الجنسية، وتسليط الضوء على انتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالبدون، ومطالبة الحكومة الكويتية بالإصلاحات التي طال انتظارها – وعلى وجه التحديد تغيير القوانين والممارسات التعسفية الممنهجة في هذا الصدد.

كما يحث المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان الحكومة الكويتية على إنشاء محكمة مستقلة للفصل في طلبات التجنيس من قبل البدون وغيرهم وضمان تنفيذها الفعّال. حيث يجب أن تجد الكويت حلاً مستداماً، وفقاً للمعايير الدولية، لحالة البدون لضمان ألا يكونوا ضحايا التمييز المنهجي.

وفي غضون ذلك، وفي الوقت الذي تشهد فيه الطلبات المتعلقة بالجنسية تقييماً شاملاً، ينبغي أن تتّخذ الكويت خطوات لضمان احترام الحقوق الأساسية لسكانها عديمي الجنسية، بما في ذلك حقهم الراسخ في الحصول على التعليم، والعمل، والرعاية الصحية، والإسكان وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية الأساسية المكرّسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.